وزير التموين يتحدث عن «سيناريوهات» توزيع الخبز

سالم لـ«الوطن»: المبعدون عن الدعم سيحصلون على الخبز والمواد النفطية بسعر التكلفة

| رامز محفوظ

بيّن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم وجود لغط فيما تم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن وجود دراسة لبيع الخبز بسعر التكلفة، مبيناً أنه بعد إقرار مجلس الوزراء مؤخراً وجود شريحة مقتدرة من المواطنين سيتم استبعادها من الدعم، تم البحث عن طريقة لتأمين المواد التي تحتاجها هذه الشريحة والتي كانوا يحصلون عليها كمواد مدعومة، وقال: لذلك نقوم حالياً بدراسة تكاليف المواد المدعومة بشكل عام من خبز ومواد نفطية من أجل بيع هذه المواد لهذه الشريحة بسعر التكلفة.

وأكد أن البيع بسعر التكلفة لا يشمل جميع الشرائح إنما يخص فقط الشريحة التي سيتم استبعادها من الدعم فقط، لافتاً إلى أن الوزارة ملتزمة بإيصال الخبز المدعوم لكل المواطنين المستحقين للدعم.

وأشار إلى وجود عدة مشاكل قديمة ومتراكمة بالنسبة لموضوع الخبز المدعوم نحاول أن نجد حلاً لها، موضحاً بأن هناك بعض الجهات الحكومية يقومون بتجميع البطاقات الإلكترونية للموظفين من أجل شراء الخبز ومن ثم يقومون بالمتاجرة بالكميات التي يحصلون عليها لذا طلبنا من جميع الجهات التي تريد الحصول على الخبز سواء للموظفين فيها أم تريد الحصول على الخبز لها وتوزيعه لك ترسل كتاباً لتوزيد الكميات التي تريدها من أجل أن يتم تحديد معتمد خاص من ضمن موظفي الجهات الحكومية التي تريد الخبز يحصل على الخبز كأي معتمد آخر ويتم توزيع الخبز على مسؤوليته ضمن هذه الجهات، لافتاً إلى مراسلة كل الجهات الحكومية من دون استثناء وبدأ حالياً ورود كتب منهم وأي جهة سترسل كتاب سيتم إصدار بطاقة إلكترونية لها وستحصل هذه الجهة على الخبز بموجب هذه البطاقة.

وأشار سالم إلى أنه عقد أمس اجتماعاً مع مدير عام المخابز ومدير حماية المستهلك وتم الحديث عن موضوع أن هناك مخابز في بعض المناطق يوجد عليها ازدحام للعسكريين بحكم توزعها الجغرافي لذا قررنا أن نبحث عن إمكانية تخصيص دور خاص أو خط خاص للعسكريين من أجل تخفيف الازدحام وحصول المواطن على الخبز بأريحية.

وبخصوص دراسة توزيع الخبز كل يومين أكد سالم أن هناك شكاوى من نسبة كبيرة من المواطنين عن موضوع ذهابهم يومياً إلى الفرن وانتظارهم لفترات طويلة للحصول على الخبز، وهناك البعض اقترح أن يتم توزيع الخبز دفعة واحدة عن الأسبوع بأكمله لكن ليس هناك إمكانية لذلك باعتبار أن هناك طاقة إنتاجية محددة للفرن.

وقال: وضعنا ثلاثة سيناريوهات حالياً للتخفيف عن المواطنين ونحن نحاول توزيع جميع الشرائح على عدد أيام تكون مريحة، ويوجد مشكلة ازدحام على الأفران يوم الخميس لذا سنعمل على توزيع المواطنين الذين يحصلون يوم الخميس على الخبز على يومين بحيث يحصل جزء منهم على مخصصاتهم يوم الأربعاء وجزء آخر يوم الخميس وهذا الأمر ينطبق على يوم السبت الذي يحصل فيه ازدحام على الأفران بحيث يتم التوزيع في سبت واحد كذلك وخلال أيام قليلة سيتم الانتهاء من هذا الموضوع وحله، وسنحاول قدر الإمكان تخفيف عدد زيارات المواطنين للأفران.

وعن موعد بدء توطين الخبز في دمشق والمحافظات الأخرى أكد سالم أنه ليس هناك موعد محدد للبدء بتطبيقه بعد، وسيتم ذلك بعد زيادة عدد معتمدي الخبز من محافظة دمشق باعتبارها المسؤولة عن هذا الموضوع وأضاف: نحن طلبنا منها زيادة عدد المعتمدين على الأقل ٣٠ بالمئة، مشيراً أن عدد المعتمدين في دمشق حالياً غير كاف للبدء بالتوطين وفي حال البدء بالتوطين قبل زيادة عدد المعتمدين فإن هذا الأمر سيسبب إرباكاً.

وبين أن للتوطين عدة مشاكل مثل موضوع سفر مواطن من محافظة إلى أخرى وعدم إمكانية حصوله على الخبز في المحافظة التي سافر إليها وهذا الموضوع تم حله.

وبالنسبة للأفران الخاصة والحلول المقترحة للتزامهم ببيع ربطة الخبز وفق وزنها النظامي مع بدء التوطين لفت سالم إلى أن الأفران الخاصة خاسرة حالياً، وقال: وجدنا طريقة لتعويضها من أجل أن تصبح رابحة بشكل معقول وبالتالي لن يعود هناك أي مبرر قريباً لأي فرن خاص أن يبيع ربطة الخبز بأقل من وزنها الحقيقي المعتمد وسيصبح من واجبه بيع خبز بوزن نظامي ونوعية جيدة، كاشفاً أن موضوع الأفران الخاصة وعدم التزامها بوزن الربطة المعتمد وإيجاد حل لهذا الموضوع سيناقش في اجتماع اللجنة الاقتصادية الأربعاء القادم، وفي حال إقراره سيتم إعلانه فوراً.

وعن المواد المقننة وتوفرها وعد سالم أنه سيتم الالتزام بالتوزيع خلال المدة المحددة بشهرين مع فتح باب التوزيع خلال الدورة القادمة التي من المقرر أن تبدأ في الرابع من الشهر القادم ولن يكون هناك أي تمديد لما حصل في الدورة الحالية ما دامت المواد متوفرة وقال: لن يرى المواطن السوس في الرز وغيره باعتبار أن التخزين لن يكون لمدة طويلة، موضحاً أن نسبة التوزيع خلال الدورة الحالية وصلت لحدود ٩٨ بالمئة.

> جهات حكومية تجمع بطاقات ذكية وتتاجر بالخبز

---

١١ بالمئة انخفاض سعر النفط بسبب المتحور الجديد.. أكبر هبوط منذ نيسان ٢٠٢٠؟

| الوطن

هوت أسعار النفط مع أسواق الأسهم العالمية، بفعل مخاوف من أن تؤدي السلالة الجديدة، إلى تقويض النمو الاقتصادي والطلب على الوقود.

وخسرت أسعار النفط ١٠ دولارات يوم الجمعة مسجلة أكبر تراجع في يوم واحد منذ نيسان ٢٠٢٠، بعدما أثار اكتشاف سلالة جديدة من فيروس كورونا قلق المستثمرين وعزز المخاوف من تضخم فائض المعروض العالمي في الربع الأول من العام المقبل.

وصنفت منظمة الصحة العالمية اليوم الجمعة السلالة الجديدة بأنها «مقلقة» وأطلقت عليها اسم أوميكرون. وفرضت دول من بينها الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وجيتاليا ودول أوروبية قيوداً على السفر من جنوب القارة الأفريقية، حيث تم رصد السلالة.

وتحركت العلوم حول العالم بقلق بالغ اليوم الجمعة بعد أنباء اكتشاف السلالة الجديدة في جنوب أفريقيا، وكان الاتحاد الأوروبي وبريطانيا من بين المناطق التي شددت إجراءات السفر إليها بينما سعى الباحثون لمعرفة إذا ما كانت تحورات السلالة الجديدة مقاومة للقاحات.

كما يترقب المستثمرون رد فعل الصين على إعلان إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن يوم الثلاثاء عن خطط لسحب ملايين البراميل من النفط من الاحتياطيات الاستراتيجية بالتنسيق مع دول أخرى من كبار المستهلكين في محاولة لتهدئة الأسعار.

وقال مصدر في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إن مثل هذه الخطوة ستسفر على الأرجح عن تضخم الإمدادات في الشهور القادمة، وذلك بحسب ما توصلت إليه لجنة خبراء تقدم النصح لوزراء دول أوبك.

وذكر المصدر أن مجلس اللجنة الاقتصادية لأوبك يتوقع فائضاً قدره ٤٠٠ ألف برميل يومياً في كانون الأول يزيد إلى ٣,٣ ملايين برميل يومياً في يناير كانون الثاني و٣,٧ ملايين في شباط إذا مضت الدول المستهلكة قدماً في عمليات السحب.

وتخيم توقعات زيادة المعروض من النفط على آفاق اجتماع «أوبك+»، المجموعة التي تضم أوبك وحلفاء لها، في الثاني من كانون الأول لاتخاذ قرار بشأن الإنتاج الفوري. وستقرر المجموعة إذا ما كانت ستواصل زيادة الإنتاج بواقع ٤٠٠ ألف برميل يومياً في يناير كانون الثاني.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت ٩,٥٠ دولارات بما يعادل ١١,٦٪ إلى ٧٢,٧٢ دولاراً للبرميل عند التسوية، لتسجل انخفاضاً أسبوعياً بأكثر من ثمانية بالمئة.

وانخفض خام غرب تكساس الوسيط ١٠,٢٤ دولارات أو ١٣,١٪ إلى ٦٨,١٥ دولاراً للبرميل بعد عطلة عيد الشكر في الولايات المتحدة الخميس. وبلغت خسائر الخام الأميركي خلال الأسبوع أكثر من ١٠,٤ بالمئة.

المتقاعدون يطالبون برسائل تبلغهم بتحويل رواتبهم إلى الصرافات

بعبع: خروج الصرافات من الخدمة بسبب عدم وجود عقود صيانة

| عبير سمير محمود

يشكو مواطنون في الاذقية توقف عدد من صرافات المصرف التجاري التابعة للفرع رقم ١ في المحافظة، وأن ما يكون من صرافات داخل الخدمة لا تتوافر فيه شبكة للاتصالات ولا يتغذى كهربائياً أو لا يوجد به رصيد مالي.

وطالب عدد من الموظفين والمتقاعدين على وجه التحديد، بضرورة تفعيل خدمة رسالة الإعلام بالراتب لدى تحويله لرصيدهم المصرفي، لافتين إلى هم الوقت والأعباء المالية كأجور نقل إضافة للتسبب بالازدحام وعند الوصول للدور وطلب الراتب يظهر للمحبب الآلي بأنه لا رصيد كافياً لديهم أي أن الراتب لم يحول للحساب الموطّن لدى المصرف.

وبالعودة إلى مدير فرع المصرف التجاري رقم ١ في اللاذقية جمال بعبع أكد لـ«الوطن»، أن خروج بعض الصرافات عن الخدمة يعود لعدم وجود عقود صيانة مع الشركات أو قطع تبديل بسبب الحصار المفروض على بلدنا.

ولفت بعبع إلى أن مشكلة انقطاع الكهرباء لساعات طويلة (وفق نظام التقنين ٥ب١) يؤدي لفصل السيرفرات في الفرع رقم ١ عن العمل، فآلياً: طالبنا بوصل خط الفرع الكهربائي بخط مباشر مع مشفى الأسد العسكري المجاور لنا أسوة ببقاقي الفروع التي تم رفدها بخطوط كهربائية معفاة من التقنين لتسهيل أمور المواطنين والصالح العام.

وذكر مدير التجاري١ أنه يتم تشغيل المولدة من الصباح ولكن عند انتهاء الدوام وإطفائها تفصل جميع الصرافات التابعة للفرع، فانقطاع الكهرباء أمر قاس ومن حق المواطن أن يشكو فلكي تبقى الصرافات بالخدمة يجب أن تتوافر التغذية الكهربائية وشبكة اتصالات دائمة.

ونوّه بأنه تم حل مشكلة انقطاع شبكة الاتصالات ببعض صرافاتنا بتركيب راوتر 4G ما يوفر الشبكة طوال ساعات الخدمة.

وحول طرح تركيب طاقة شمسية للصرافات، بيّن بعبع أن هذا الأمر مطروح ولكنه لا يحل كل مشكلة انقطاع الكهرباء إنما جزء منها فقط لأن بعض الصرافات مرتبط بالفرع مباشرة.

وفيما يخص ميزة رسالة الراتب، قال بعبع إن هذه الخدمة كانت موجودة لدى المصرف عن طريق مديرية الدفع الإلكتروني ولكنها توقفت نتيجة خلل فني، وحتى موظفو المصرف لا تصلهم الرسالة. وقال: إن أملنا كبير بالأيام القليلة القادمة بتحديث النظام المصرفي للتجاري السوري الذي يتم العمل عليه حالياً بما سينعكس إيجاباً على القطاع كله.

قراءة لجنة في مجلس الشعب لموازنة ٢٠٢٢

لم تتحسن الأوضاع المعيشية بل ساءت بقرارات حكومية

اللجنة تتحفظ وتشكك برقم العجز وتدعو إلى عدم اتباع التقشف في الإنفاق

| هناء غانم

انتقادات وتوصيات عديدة تقدمت بها لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٢، اللجنة أكدت بداية في تقريرها الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه ضرورة العمل على رفع الرواتب والأجور للعاملين في الدولة وخاصة أنه ورد في مشروع الموازنة زيادة في بند الرواتب والأجور بما يعادل ٥٦ بالمئة مع تأكيد ضرورة الحد من ارتفاع الأسعار المتتالي بما يتناسب مع الدخول كمرحلة أولى ومن ثم العمل على تخفيض الأسعار والتركيز على تشجيع الإنتاج لتوفير الاحتياجات وتخفيض التكاليف.

وضرورة العمل على تعديل نظام العقود الصادر بالقانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ وبالمرسوم رقم «٤٥٠» المتضمن دفتر الشروط العامة لكونه معرقلاً لتنفيذ الموازنة الاستثمارية في عدد كبير من مواده وخاصة المتعلقة بطرق وأساليب تأمين احتياجات القطاع العام.

وأشار التقرير إلى إعادة النظر بالاستجرار المركزي لكونه لم يؤد إلى الغرض المطلوب منه في تأمين احتياجات الجهات العامة «خاصة المشافي» إضافة إلى عدم الاستفادة من تكلفة الفرصة الضائعة والخسائر المتحققة نتيجة تقلبات سعر الصرف ما يؤدي إلى زيادة الهدر نتيجة زيادات الأسعار وحجب الخدمة الطبية عن المواطن.

وذكر التقرير أن مشروع البيان المالي بحاجة إلى إصلاح في النظام الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية بحيث يتم التركيز على ضريبة الأرباح الحقيقية كأحد من التركيز على ضريبة الدخل على الرواتب والأجور كذلك التحقق من التكاليف الضريبية لأصحاب الدخل المقطوع كونها تحقق موارد مالية كبيرة. والأهم عدم اللجوء إلى التمويل بالعجز والمقدر بموازنة عام ٢٠٢٢- بـ«٤١١٨» مليار ل.س وبنسبة ٣١ بالمئة من إجمالي اعتمادات الموازنة البالغة ١٣٣٢٥ مليار ليرة واستبدال هذا الأسلوب بالتوسع بإصدار سندات الخزينة والعمل على تحريك أسعار الفائدة والسماح للمودعين بالقطع الأجنبي بالحصول على فوائد على ودائعهم وذلك بهدف توطين الودائع واستثمارها وطنياً. وطلب بالإسراع بتثبيت العاملين المؤقتين المعينين بموجب عقود سنوية من خلال المسابقات المزمع إعلانها مع الاحتفاظ بقدمهم الوظيفي والتأكيد والاستمرار بمشاريع أتمتة العمل في مختلف الوزارات والجهات العامة لكونها تؤدي إلى تحسين الأداء والحد من الهدر والفساد.

وطالبت اللجنة في تقريرها بإعادة النظر بالقرارات الحكومية الخاصة بالعمليات المالية والمصرفية منذ سحب مبلغ مليوني ليرة يومي أو السؤال عن مصدر القطع بالنسبة للمستوردين ما يؤدي إلى إحجام المتعهدين والمستوردين عن الاشتراك بالمناقصات وبالتالي عدم تنفيذ الموازنات الاستثمارية وانخفاض نسبة التنفيذ.

وفتح سقف الراتب المقطوع لجميع فئات العاملين في الدولة تماشياً مع الارتفاع الجنوني في الأسعار، وتعديل الحد الأدنى المعفى من ضريبة الدخل على الرواتب والأجور بحيث يصبح نسبة من الراتب مثلاً ٥٠ بالمئة، بحيث يزداد الحد الأدنى المعفى مع كل زيادة تطرأ على الرواتب والأجور أسوة بالنسبة المقتطعة للتأمين الصحي، إضافة إلى احتساب التعويضات والحوافز والمكافآت على أساس الراتب الجاري وليس على أساس راتب عام ٢٠١٣.. مع التأكيد على وضع نظام حوافز يتم ربطه بالإنتاج بما يسهم في تحسين الوضع المعيشي للعاملين في الدولة. إضافة لإعادة النظر بالقرارات الحكومية الخاصة بالعمليات المالية والمصرفية.

وعن التحليل العملي لموازنة عام ٢٠٢٢ ذكر التقرير أن مشروع الموازنة العامة للدولة قدم في موعده الدستوري وهو أمر إيجابي. إلا إنه لم يختلف عموماً البيان المالي عن السنوات السابقة، لقد افتقدت الموازنة الحالية شأن الموازنات السابقة إلى عدم وجود الأهداف القطاعية والمؤشرات الكمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة، فالموازنة العامة للدولة تتجاوز كونها مفهوماً محاسبياً «صرفاً» تبين الإيرادات والنفقات المستقبلية ومقدار العجز فقط، بل تتعداها لتطول المفهوم الاقتصادي والاجتماعي والأمني والسياسي، وبما أن البيان المالي لم يشر إلى أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو يذكرها بشكل واضح وصريح بل اكتفى بذكرها وتكرارها كعبارة وجملة تورد دائماً في البيانات المالية الحكومية، وهذا يضعنا أمام معضلة حقيقية تتمثل في الرقابة على أداء السلطة التنفيذية وتقييمها وفقاً لتحقيقها الأهداف التي يجب أن تكون معلقة.

كما أن البيان المالي للحكومة لم يحدد معدل النمو الاقتصادي المستهدف أو معدل البطالة وما مستوى التضخم الواجب احتواؤه. كما اقتصر على الإشارة إلى اعتبار التضخم أحد أسباب زيادة الإيرادات والنفقات، رغم أن البيان أشار في صفحته الأولى أنه تم وضع مشروع الموازنة بالتوافق مع استراتيجيات العمل الحكومي وما جاء في بيانها الوزاري من أولويات واضحة للمرحلة المقبلة، إلا أنه لم يشر إلى معدل النمو الاقتصادي المستهدف، وهل يمكن تحقيقه من خلال تخصيص اعتمادات استثمارية بنسبة ١٥ بالمئة فقط كاعتمادات استثمارية؟

وذكر التقرير أن البيان الحكومي أكد أنه سيتم العمل ما أمكن على تحسين مستوى معيشة المواطن لكن لم تظهر اللجنة تحسناً ملحوظاً في مستوى معيشة المواطن بل على العكس زادت الأعباء المترتبة عليهم من خلال ارتفاع الأسعار ونقص في الخدمات المقدمة «غاز- مازوت- كهرباء.. الخ». دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال المناقشة لم تلحظ اللجنة أيضاً وجود أي تشريعات خاصة تلبي حاجة هذه المشروعات سواء من ناحية التسهيلات المصرفية أو منح التراخيص المؤقتة أو في مجال تسويق أو حتى في مجال الضرائب.

وعن ترشيد المستوردات أوضح التقرير أن السلع الكمالية لا تزال منتشرة في الأسواق السورية بشكل كبير على حساب السلع الأساسية ولم تلحظ اللجنة الغاية المرجوة من قرارات ترشيد المستوردات التي صدر قرار بمنع استيرادها من وزارة الاقتصاد مثل: مفاتيح الكهرباء- ألواح الألمنيوم المدمجة- الكابلات- الزيوت والشحوم المعدنية للسيارات والآليات – وبعض المواد الغذائية كالتمور، على حين سمحت الحكومة باستيراد مواد لها مماثل محلي مثل الأفشة المسنرة.

كذلك شدد البيان الحكومي على تأمين المستلزمات الأساسية للمواطن من أدوية وسلع تموينية وبأنسب الأسعار، أيضاً لم تلحظ اللجنة أي خطوات إيجابية في هذا الإطار حيث إن أسعار الأدوية والسلع التموينية ما زالت في ارتفاع مستمر، وعلى سبيل المثال ارتفاع أسعار اللحوم والدواجن والسمون والزيوت بشكل كبير في الأسواق. إضافة لذلك ركزت الحكومة في بيانها على معالجة وضع الشركات الخاسرة ولاحظت اللجنة وجود خطوات بطيئة ومتواضعة في هذا الإطار ما يستدعي الإسراع في إنجاز هذا الملف.

وفي تحليل العجز أشار البيان إلى أن العجز تجاوز ٤ تريليونات ل.س أي ما نسبته ٣١ بالمئة من إجمالي الاعتمادات، إلا أنه يجب أن نأخذ هذه التقديرات ببعض التحفظ والشك، فإذا ما استثنينا ٦٧٠ مليار ل.س (اعتمادات احتياطية للمشاريع الاستثمارية) وخفضنا حجم الاستثمار غير المنفذ ما يقارب ٣٠ بالمئة أي ما يعادل ٤٠٠ مليار ل.س وفقاً لنسبة التنفيذ للمشاريع الاستثمارية ووفقاً لتصريحات وزير المالية فإن نسبة التحصيل الضريبي تجاوزت ١٠٠ بالمئة، إضافة إلى قرارات تسعير مادة البنزين ورفع سعر المازوت والغاز والعديد من السلع بالأسعار الإدارية، سنجد أن حجم العجز أقل بكثير مما هو وارد في الموازنة، فضلاً عن أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنوات ٢٠١٨-٢٠٢٠ لم تصل إلى ٩ بالمئة وبالتالي أرقام القطع في سنوات سابقة أظهرت نسباً صغيرة لا تكاد تذكر.

وقالت: هذا يستدعي قولنا بضرورة عدم اتباع التقشف في الإنفاق أو تقليصه بذريعة خطورة أرقام العجز، رغم المخاطر والآثار السلبية التي قد تنجم عن تحول العجز لأن يصبح اختلالاً هيكلياً، إلا أن السياسات المالية والاقتصادية التي تستهدف تخفيض العجز لا تقل خطورة عن العجز، وخاصة أن من يحمل تكلفة تخفيض العجز الفعلي هي الشرائح والفئات الاجتماعية الأقوى والأقل دخلاً. مع الإشارة إلى أن أهم مصادر تمويل العجز تكون عن طريق إصدار الأوراق المالية الحكومية والسندات المسحوبة من مصرف سورية المركزي.

وأشار التقرير إلى أن النفقات الإدارية في موازنة عام ٢٠٢٢ قدرت بمبلغ ١٠١٠,٢٩ مليار ل.س وبزيادة بنسبة ٩٤,٣٥ بالمئة عن عام ٢٠٢١، علماً أن الزيادة جاءت بسبب ارتفاع أسعار المواد المرتبطة بسعر الصرف ولاسيما الأدوية والمحروقات ونفقات النقل والانتقال والزيوت والشحوم. فعلى سبيل المثال ارتفع الإنفاق على وسائل النقل الحكومية (الخاصة وسيارات الخدمة) من مادتي البنزين والمازوت بحدود ٥٣ مليار ل.س وبمعدل ١٥١ بالمئة.

وحول ما يتعلق بسياسة الدعم أوضح التقرير أن الدعم الحكومي ظل بأشكاله المختلفة منذ سنوات طويلة سياسة محورية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها حماية محدودي الدخل وتوسيع فرص حصولهم على السلع والخدمات الأساسية ودعم الإنتاج. واتسع نطاق السلع والخدمة التي يشملها الدعم الحكومي خلال السنوات الأخيرة وتسارعت وتيرة حجمه على خلفية الارتفاع المستمر في الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لليرة السورية، وفي ظل هذه التداعيات ظهرت الحاجة الماسة لإعادة النظر في الدعم الحكومي وترشيده إعادة هيكلته ليتم إيصاله إلى الفئات الأكثر حاجة. إلا أن اللجنة ترى أن يتركز الدعم على «الدعم الاستثماري» أي دعم المنتجات التي تحقق إيراداً مستقبلياً مثل دعم الإنتاج الصناعي والزراعي، دعم الفوائد على القروض الإنتاجية، دعم قروض الإسكان التي من شأنها تحقيق قمة مضافة على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي من جهة ومن جهة أخرى تخفيف العبء على الموازنة العامة، حيث أدى تزايد حجم الدعم الداعم للنمو بحيث أصبح ما ينفق على الدعم أكبر بكثير مما ينفق على التعليم والصحة.

كما أورد البيان المالي الوزاري أن دعم الطاقة الكهربائية ستتم معالجته وفق سلسلة التشابكات المالية مع الجهات العامة، وترى اللجنة أنه لن يتم حل هذه التشابكات لأنها قديمة من جهة ومن جهة أخرى مستمرة وهو ما أكدته النقاشات التي دارت خلال فترة انعقاد اللجنة، ولدى البحث عن أسباب الزيادة تبين أنها تعود إلى ارتفع العجز التمويني لعام ٢٠٢٢ عن عام ٢٠٢١ بمقدار «١٧٠٠» مليار ل.س بسبب ارتفاع سعر شراء القمح المسلم من الفلاحين إلى السورية للحبوب لعام ٢٠٢٢ إلى «١٥٠٠٠٠٠» ل.س للطن الواحد للقمح القاسي والطري بدلاً من «٩٠٠٠٠» ل.س لكل منهما في عام ٢٠٢١، وارتفاع سعر الصرف من ١٢٥٠ ل.س إلى ٢٥٠٠ ل.س ما انعكس على ارتفاع أسعار وسطي عقود القمح الطري الخبزي المستورد. مع ارتفاع أسعار المستلزمات السلعية والخدمية: «بنزين- مازوت- قطع غيار- مواد تعبئة.. صيانة.. الخ.

أما فيما يتعلق بدعم المشتقات النفطية فلم يظهر البيان المالي الوزاري المقدم أي ارتفاع في مقدار هذا الدعم بل حافظ على قيمته البالغة ٢٧٠٠ مليار ل.س على الرغم من ارتفاع سعر الصرف للدولار بمقدار الضعف وارتفاع أسعار المستلزمات السلعية والخدمية لهذا القطاع.

في تحليل الإيرادات

ولاحظت اللجنة عدم وضوح في مصدر الإيرادات العامة، حيث إن جوهر النظام الضريبي أن تقوم الطبقة المقتدرة من الأغنياء ورجال الأعمال والمؤسسات والشركات بدفع الجزء الأكبر من الضرائب لكي تستخدمها الدولة في تمويل الإنفاق العام من أجل ضمان حسن توزيع الدخل ولجعله أكثر عدالة. على الرغم من أن الضرائب المباشرة تشكل مصدر الدخل الرئيسي للدول والأكثر تحقيقاً للعدالة الاجتماعية، غير أن البيان المالي الوزاري يظهر أن الضرائب والرسوم المباشرة تشكل فقط ١٠,٣٦ بالمئة من إجمالي الإيرادات.

وعن التوصيات التي وجهتها اللجنة نجد أنه تم التأكيد على وزارة الصحة بالتوجه نحو إلزامية التأمين الصحي وهو ما يؤدي إلى توفر الخدمة من دون تحمل المواطن أعباء الاستشفاء المرتفعة.

ولوزارة الزراعة بزيادة الكمية المخصصة من مادة المحروقات الزراعية للمزارعين بما يتناسب مع المساحات المزروعة كونها من أساسيات مستلزمات الإنتاج. والأهم ضرورة الانتباه إلى حجم الثروة الحيوانية وخاصة الأبقار لأنها في حال انخفاض والعمل على إيجاد آليات لزيادة حجم هذه الثروة المهمة. مع تأمين الأعلاف للمربي الدواجن لما له من منعكس مهم على تخفيض أسعار الفروج والبيض.

وطالبت اللجنة في إعادة إعفاء هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وإعادة ارتباط بعض المؤسسات بوزارة الاقتصاد مثل المصارف والمؤسسة العامة للتبغ والمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان.

وطالبت من وزارة الأشغال العامة والإسكان توزيع الأراضي للجمعيات السكنية بأسعار رمزية وهو ما يسهم في خفض قيمة العقارات.

كما أكدت على وزارة النفط الإسراع في توزيع المخصصات النفطية من مادة المازوت على المواطنين. والأهم إلغاء لجان المحروقات في المحافظات لأنها معرقلة لتنفيذ خطط الوزارة في توزيع المحروقات.

وفي مجال وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل شددت على أهمية إشراك المتقاعدين بالتأمين الصحي. وطالبت وزارة المالية إيلاء العناية اللازمة عند إعداد جداول اعتمادات المشاريع الاستثمارية حيث ورد في أحيان من مكان أن الموازنة المطلوبة للمشروع في السنة الواحدة هي أكبر من التكلفة التقديرية الإجمالية للمشروع كاملاً.

وفي مجال وزارة الصناعة أوصت بالإسراع بتأهيل الشركات والمعامل وإدخالها بالإنتاج لكونها رافداً أساسياً للاقتصاد الوطني من خلال الموازنة الاستثمارية أو عن طريق التشاركية.

أما مجال وزارة الإعلام فقد ركزت اللجنة على ضرورة إخراج العاملين في الإعلام من قانون العاملين الأساسي في الدولة وإحداث نظام خاص بهم يتناسب مع طبيعة العمل الموكل إليهم والعمل على زيادة التعويضات الخاصة بالإعلاميين والإسراع بإصدار قانون الإعلام لكونه يحقق الفائدة ويبسط الإجراءات المتعلقة بعمل وزارة الإعلام.

- الحكومة لم تتوقع معدل نمو مستهدف
- رفع الرواتب ٥٦ بالمئة وإعادة النظر بالمناقصات المركزية لوزارة الصحة
- إخراج الإعلاميين من قانون العاملين الأساسي في الدولة وإحداث نظام خاص بهم
- إنفاق السيارات الحكومية ٥٣ مليار ليرة